الأنباء
الاحد 21 ابريل 2013

«الشال»: 10,5 مليارات دينار إجمالي المصروفات خلال الـ11 شهراً من السنة المالية 2012/ 2013

قال تقرير الشال الأسبوعي ان وزارة المالية تشير في تقريرها المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر فبراير 2013، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 28 /02 /2013 أي أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية 2012/ 2013، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 29,3627 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 110,8٪ عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13,9324 مليار دينار، وإن كانت المقارنة بلا معنى حقيقي، وبارتفاع نسبته 9,2٪، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2011/ 2012، والبالغة نحو 26,8929 مليار دينار.

وفي التفاصيل، ذكر التقرير ان نشرة الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 28 /02 /2013، تقدر بنحو 27,7827 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 117,6٪ عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 12,7682 مليار دينار، وبما نسبته 94,6٪ من جملة الإيرادات المحصلة، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار، وبلوغ معدل الإنتاج النفطي نحو 2,8 مليون برميل يوميا. وعليه، فإن ما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية، كان أعلى بنحو 2,3043 مليار دينار، أي بما نسبته 9٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,580 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 143,6364 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,1642 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 560 مليون دينار، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى هذه الإيرادات للشهر الأخير من السنة المالية بالمعدل الشهري المذكور، نفسه.

وقال التقرير ان اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، كانت قد قدرت بنحو 21,240 مليار دينار، وصرف، فعليا ـطبقا للنشرةـ حتى 28 /02 /2013، نحو 10,5954 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 963,222 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما ان الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الأحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 18,7673 مليار دينار، إلا أننا نرغب في نشره، من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور الاحد عشر، سيكون أقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة، ومازلنا نقدره ما بين 12 و14 مليار دينار.

1297,6 مليون دينار صافي أرباح 182 شركة مدرجة عن 2012

لفت التقرير الى ان 182 شركة من أصل 196 شركة مدرجة في البورصة المحلية، حاليا، قدمت بياناتها المالية عن عام 2012 قبل انتهاء المهلة القانونية (نهاية شهر مارس 2013) مع وجود 14 شركة موقوفة عن التداول بسبب عدم تقديم بياناتها المالية، أو بسبب تجاوز خسائرها المرحلة 75٪ فأكثر، من رأسمالها، أو لعدم عقد جمعياتها العمومية خلال المهلة المحددة. وكان معدل أداء الـ 182 شركة لعام 2012 أعلى من معدل أداء الشركات، نفسها، خلال عام 2011، إذ بلغت نسبة الارتفاع في أرباحها نحو 14,6٪.

وقال التقرير ان جملة صافي أرباح هذه الشركات (182 شركة)، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بلغت نحو 1297,6 مليون دينار، مقابل 1132,6 مليون دينار في عام 2011، أي بارتفاع بلغ 165 مليون دينار، وسجلت نحو 126 شركة زيادة في صافي أرباحها، فيما سجلت 56 شركة تراجعا في صافي أرباحها.

ومن أصل 182 شركة سجلت 50 شركة خسائر مطلقة، بينما سجلت 74 شركة خسائر خلال عام 2011. وارتفعت مؤشرات الربحية، لدى هذه الشركات، مثل مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) الذي بلغ نحو 5,4٪ مقابل 4,5٪ في عام 2011، ومؤشر العائد على الأصول (ROA) الذي بلغ نحو 1,3٪ مقابل 1,2٪ في عام 2011. وتحسن معدل مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم (P/E) بتراجعه إلى 21,5 ضعفا، من مستوى 24,6 ضعفا في نهاية 2011، بفضل الارتفاع في الأرباح بنسبة أكبر من ارتفاع مستوى أسعار الأسهم.

ومن جهة أخرى، أعلنت 89 شركة من أصل 196 شركة، عن رغبتها بتوزيع أرباح أو ما يعادل 45,4٪ من جملة الشركات المدرجة، في نهاية العام، بينما أعلنت 93 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح. وضمن الشركات التي أعلنت نوايا توزيع الأرباح، 11 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية، فقط، و58 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة، فقط، و20 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة.

وتبدو أوضاع الشركات في طريقها إلى التحسن، ولكن يظل مستوى المخاطر كبيرا، التجاري من تلك المخاطر هو انتفاخ أسعار بعض الأصول من دون مبرر بانعكاساته على أرباح الشركات، والسياسي منها، سواء ذلك الخاص بالإقليم، أو ما يحدث من تصاعد للأزمة على المستوى المحلي.

842,6 مليون دينار قيمة بيوعات العقود والوكالات العقارية للربع الأول

أفاد تقرير الشال بأن آخر البيانات التي وفرتها وزارة العدل ـإدارة التسجيل العقاري والتوثيقـ حتى نهاية الربع الأول من عام 2013، يشير إلى انخفاض في سيولة السوق العقاري، مقارنة بمستوى مثيله المسجل في الربع الأول من العام الفائت. فقد بلغت جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات، للربع الأول، نحو 842,6 مليون دينار، منها نحو 771,5 مليون دينار عقود، ونحو 71,1 مليون دينار وكالات، منخفضة بما نسبته ـ5,4٪، عن مثيلتها في الربع الأول من العام الفائت، والبالغة نحو 891,1 مليون دينار. وقد انخفض نصيب السكن الخاص ـعقودا ووكالاتـ، من الإجمالي، إلى نحو 51,5٪، مقابل 56,6٪ في الربع الأول من العام الفائت، بينما ارتفع نصيب النشاط الاستثماري إلى نحو 37,8٪، مقابل 36,6٪ للربع الأول 2012، أما التجاري فقد بلغ نصيبه نحو 9,9٪، مقابل 5,3٪ للربع الأول 2012، وأخيرا، بلغ نصيب المخازن نحو 0,7٪ مقابل 1,5٪ للربع الأول 2012. وانخفضت قيمة بيوعات نشاط السكن الخاص والنشاط الاستثماري والمخازن، خلال الربع الأول من العام الحالي، بنحو ـ13,9٪، و ـ2,4٪، و ـ53,4٪، على التوالي، بينما ارتفعت قيمتها في النشاط التجاري بنحو 77,8٪ مقارنة بما كانت عليه في الربع الأول من العام الفائت.

وكشف التقرير انه عند مقارنة سيولة شهر مارس 2013 بسيولة شهر فبراير 2013، نجد أنها ارتفعت، فقد بلغت قيمة تداولات شهر مارس نحو 307,5 ملايين دينار، بمعدل يومي لقيمة التداول قارب 14,6 مليون دينار، ونحو 456,9 ألف دينار كمعدل للصفقة الواحدة، مقابل 232,4 مليون دينار لشهر فبراير، وبمعدل يومي لقيمة التداول قارب 11,6 مليون دينار، وبنحو 409,9 آلاف دينار، كمعدل للصفقة الواحدة لشهر فبراير. وعند مقارنة بيوعات الربع الأول من العام الحالي بمثيلتها للربع الرابع من العام الفائت (2012)، فإننا نلاحظ انخفاضا في السيولة بما نسبته ـ7,5٪، إذ بلغت بيوعات الربع الرابع من العام الفائت نحو 911 مليون دينار. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة ـثلاثة أرباع أخرىـ عند المستوى ذاته، فسوف تصل قيمة تداولات السوق ـعقودا ووكالاتـ إلى 3,4 مليارات دينار، تقريبا، أي أعلى بما قيمته 36 مليون دينار، ونسبته 1,1٪، عن مستوى عام 2012، ما قد يعني استمرار ارتفاع سيولة سوق العقار المحلي، بعد التراجع الذي شهده هذا السوق، خلال عامي 2009 و2010. ولكن من الواضح تباطؤ وتيرة الارتفاع، وذلك يمكن أن يعزى، في جزء منه، إلى الارتفاع الكبير في أسعار أراضي السكن الخاص ووحدات النشاط الاستثماري، وفي جزء آخر منه إلى توجيه السيولة إلى قناة ثانية مثل سوق الأسهم الذي ارتفعت سيولته بنحو 47٪، في الربع الأول من العام الحالي.

«صندوق النقد»: 1,2٪ معدل النمو المتوقع للاقتصادات المتقدمة

أشار التقرير إلى ان توقعات صندوق النقد الدولي لأداء الاقتصاد العالمي قد هبطت، وذلك في تقريره الصادر في 16 أبريل 2013، إلى الأدنى، قليلا، عن توقعات تقرير يناير 2013، رغم إقراره بتحسن المؤشرات، معظمها. ففي الربع الرابع من العام الفائت بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو 2,7٪، قياسا بالربع الرابع من عام 2011، بدعم من الاقتصادات الناشئة، ومفاجأة ارتفاع معدلات النمو للاقتصاد الأميركي أعلى من المتوقع واستقرار المعاملات المالية وانخفاض الهامش على السندات السيادية، في منطقة اليورو، وارتفاع أسعار الأصول الخطرة، وتحديدا الأسهم، وظلت تدفقات الأموال إلى الاقتصادات الناشئة قوية. وشهد تقرير أبريل هبوطا في توقعات النمو لعام 2013 بنحو ـ0,2 نقطة مئوية، ليصبح توقع معدل النمو للاقتصاد العالمي لعام 2013 نحو 3,3٪ بعد أن كان 3,5٪ في تقرير يناير الفائت، مقارنة بمعدل نمو بحدود 3,2٪ لعام 2012 و4٪ لعام 2011، بينما ثبتت توقعات النمو لعام 2014 عند نحو 4٪. وفي التفاصيل، توقع التقرير للاقتصادات المتقدمة أن تنمو بمعدل 1,2٪ في عام 2013، وهو مساو لمعدل 2012، ويرتفع إلى معدل 2,2٪ في عام 2014. ويبرز هنا الارتفاع الذي شهدته توقعات النمو للاقتصاد الياباني، حيث ارتفع المعدل بنحو 0,4 و0,7 نقطة مئوية لعامي 2013 و2014، على التوالي، مقارنة بتقرير يناير، وهو أعلى ارتفاع في التوقعات في تقرير أبريل، ومصدره السياسة النقدية التوسعية التي أعلنها البنك المركزي الياباني، ليبلغ النمو المتوقع للاقتصاد الياباني نحو 1,6٪ لعام 2013، و1,4٪ لعام 2014. كما يتوقع التقرير لثلاثة اقتصادات رئيسة، في منطقة اليورو، أن تحقق نموا سالبا في عام 2013، أي فرنسا وبحدود ـ0,1٪، ثم إيطاليا بحدود ـ1,5٪، ثم إسبانيا بحدود ـ1,6٪، والاقتصادان الإيطالي والإسباني، نفسهما، اللذان حققا نموا سالبا في عام 2012، ويتوقع أن يستمر النمو السالب في منطقة اليورو ككل بنحو ـ0,3٪ لعام 2013، مقارنة بنحو ـ0,6٪ لعام 2012 ونحو 1,4٪ لعام 2011.

ويتوقع لثاني أكبر اقتصادات العالم، أو الصين، أن تعود إلى معدلات نمو مرتفع، وإن أدنى من معدل العقدين الفائتين، فيقدر معدل نموها لعام 2013 بنحو 8٪، علما بأن نمو الربع الأول من عام 2013 للاقتصاد الصيني بلغ نحو 7,7٪، وتوقعاته هي الأدنى ضمن المعدلات السنوية المحققة، فعليا، منذ عام 1999، ومتوقع أن يرتفع إلى معدل 8,2٪ في عام 2014، ارتفاعا من معدل نمو بنحو 7,8٪ في عام 2012. ويتوقع، أيضا، تحسن أداء الاقتصاد الهندي من مستوى نمو بحدود 4٪ في عام 2012، وهو مستوى متدن، إذا قورن بمعدل نمو عام 2011 البالغ 7,7٪، ليبلغ نحو 5,7٪ في عام 2013، ويرتفع إلى 6,2٪ في عام 2014. بينما يحقق شركاء الصين والهند في دول البريكس «BRICS» نموا عند حدود معدلات النمو المتوسط، 3,4٪ و3,8٪ لروسيا و3٪ و4٪ للبرازيل و2,8٪ و3,3٪ لجنوب أفريقيا، في سنتي 2013 و2014، على التوالي. ونظرا لتوقعات الصندوق بضعف سوق النفط العالمي، يخفض توقعات النمو لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 4,8٪، في عام 2012، إلى 3,1٪ و3,7٪، في عامي 2013 و2014، على التوالي. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية تبرز دعوة صندوق النقد الدولي لتبني نوع من الضوابط على حركة رأس المال، في حال هددت هذه الحركة استقرار الدول، فيما قد يكون بتأثير من الأزمة القبرصية، التي فرضت خلالها قبرص قيودا على حركة الأموال، داخل الدولة وإلى خارجها، لدعم استقرار نظامها المصرفي، وربما، أيضا، بتأثير من الفائض المستمر في الحساب الجاري الألماني الذي يقوض تنافسية باقي الاقتصادات الأوروبية، والمأزومة منها، تحديدا. والتحدي القادم هو نجاح دول النفط في إدارة شؤونها المالية مع توقعات ضعف سوق النفط، ومع التهديد الجديد الذي تمثله إمدادات الغاز، والنفط الصخري، لاحقا، ومن يقرأ مقترحات التوزيع والاقتسام في الكويت يعرف أن الإدارة العامة في عالم غير عالمنا.

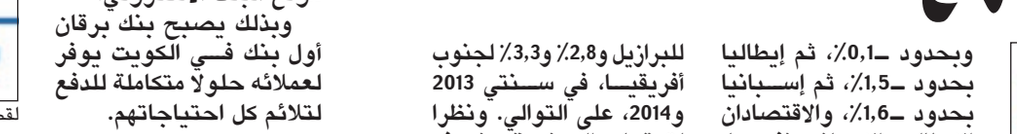

لقطة جماعية لقيادات الشركة (هاني عبد الله)

جهازان رائدان في الأسواق يمتازان بأدائهما القوي

«إل جي» تدشن «أوبيتموس جي» و«أوبتيموس إل 2» من الهواتف الذكية

أعلنت شركة «إل جي إلكترونيكس» الرائدة عالميا في ابتكار التقنيات عن تدشينها للهاتف الذكي «أوبتيموس جي» والسلسلة «أوبتيموس إل2» من هواتفها الذكية بالاضافة الى تعاونها مع اكسايت موزع الإلكترونيات الرائد والموزع الرسمي لهواتف إل جي في أسواق الكويت، وذلك في فندق هولداي إن السالمية يوم الخميس الماضي.

من جانبه، قال رئيس إل جي الكترونيكس الخليج دي واي كيم: «تبرز هواتف السلسة إل2 وأوبتيموس جي ريادة إل جي في تقنيات العرض من خلال شاشات IPS عالية الوضوح الكامل وتجربة الاستخدام الفريدة بوظائفها، ومن خلال الجمع ما بين الأناقة وتجربة الاستخدام الفريدة للهاتف المتحرك فإن إل جي تواصل تصاميمها المبتكرة المرتكزة إلى تراثها العريق»، وأضاف ان هاتف إل جي أوبتيموس إل 2 يجسد جمال السلسلة الأولى مع إضفاء لمسة عليها، أما الهاتف أوبتيموس جي فهو هاتف أندرويد الأقوى أداء من إل جي، ومجهز بشاشة قياس 4,7 بوصات من نوع IPS عالية الوضوح، وتصميم أنيق ونحيف.

وبدوره، قال نائب الرئيس لمجموعة التجزئة في مؤسسة يوسف الغانم وأبنائه سامر صايغ: «نحن فخورون بتأسيس هذه الشراكة مع «إل جي إلكترونيكس»، الشركة الرائدة عالميا في ابتكارات قطاع الاتصالات النقالة، ولاشك أن الطرازات الجديدة تمتاز بتنوعها الكبير، وهي متوافرة في متاجرنا في كل أنحاء الكويت»، إل جي أوبتيموس جي ويعتبر الهاتف «أوبتيموس جي» هو هاتف ذكي حاز العديد من الجوائز، يتمتع بالعديد من شهادات التقدير ومن أهمها جائزة الابتكار في التصميم والهندسة ضمن فئة الهواتف اللاسلكية من معرض الإلكترونيات الاستهلاكية «CES 2013»، وجائزة الابتكار من معرض الإلكترونيات الكورية «KES» وذلك تقديرا لتقنية اللمس «زيروغاب»، وجائزة من منتدى التصميم العالمي iF في شهر نوفمبر من العام 2012.

ويتمتع الهاتف بمعالج رباعي النواة Snapdragon™ S4 Pro من شركة كوالكوم وأفضل التقنيات التي تعزز المشاهدة وأداء البطارية، وأضافت «إل جي» لمستها الفنية لتجعله يبدو أنيقا ونحيفا مع تجربة استخدام متفردة تجعله متميزا عن أي هاتف ذكي آخر.

كما تقدم سلسلة «أوبتيموس إل2» التي تتضمن هواتف L3II – L5II – L7II مجموعة أوسع من المزايا الملائمة للمستخدمين والخاصة بهواتف «إل جي» الذكية مثل التدوين السريع والزر السريع والمحافظة على السلامة، حيث تمكن ميزة التدوين السريع «QuickMemo» المستخدمين من تدوين الملاحظات يدويا ومشاركتها مع الآخرين بلمسة أصبع، أما ميزة الزر السريع «Quick Button» فتمكن من تخصيص وظيفة الزر السريع لتشغيل أي تطبيق مثل الكاميرا أو متصفح الإنترنت أو مشغل الموسيقى أو حتى ميزة التدوين السريع، وأضافت «إل جي» ميزة الغلق التلقائي عند الابتسامة، ويكفي أن يقول الأصدقاء وأفراد العائلة كلمة «cheese» ليتمكن «أوبتيموس إل2» من التقاط صورة لهم وهم باسمون.

● عبدالرحمن خالد

هواتف إل جي

«برقان» يوفر لعملائه خدمة أكثر مرونة لتسديد فواتير «VIVA»

لقطة لإحدى فواتير VIVA التي تم دفعها عبر برقان

أعلن بنك برقان عن شراكته مع شركة الاتصالات الكويتية VIVA ليقدم لعملائه من مستخدمي خطوط VIVA أسهل الطرق الفورية لدفع الفواتير. ومن خلال هذه الخدمة الجديدة، يستطيع عملاء بنك برقان الآن دفع فواتيرهم عن طريق الاستقطاع المباشر أو عبر أجهزة السحب الآلي أو موقع البنك الالكتروني.

وبذلك يصبح بنك برقان أول بنك في الكويت يوفر لعملائه حلولا متكاملة للدفع لتلائم كل احتياجاتهم.

«الدولي» يدعم أنشطة «تعاونية الرحاب وإشبيلية»

قدم بنك الكويت الدولي مساهمة مادية لجمعية الرحاب واشبيلية التعاونية، لدعم رحلة العمرة التي نظمتها الجمعية وذلك في إطار جهود البنك المتواصلة في خدمة المجتمع ودعم الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والتعاونية المختلفة. وقدم «الدولي» شيك المساهمة الى رئيس مجلس إدارة جمعية الرحاب واشبيلية التعاونية السيد حمد صالح الخالدي، الذي أعرب من جانبه عن شكره وامتنانه للدور المتميز الذي يقوم به بنك الكويت الدولي في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، متمنيا مزيدا من التقدم والنجاح لأسرة البنك.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يواصل نهجه الثابت في دعم وتنمية مؤسسات المجتمع الكويتي ضمن إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، حيث يبذل «الدولي» جهودا حثيثة لتعزيز مساهماته الاجتماعية في كل الميادين، مطلقا المبادرة تلو الأخرى، في إطار برامجه الاجتماعية، التي دأب عليها منذ انطلاقته المتجددة وتحوله إلى بنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية السمحة في عام 2007.

ماطر الشمري يسلم شيك التبرع الى حمد الخالدي بحضور عبداللطيف الغربللي